

المنافرة والمراسلة

قد رأينا بعد اختيار وجوب فتح هذا الباب فتحناه مرغياً في المعارف وانهاضاً للهمم وتحجيداً للايمان . ولكن المهلة في ما يدرج فيه على اصحابه مضمرة بالامثلة كقولنا . ولا ندرج ما يخرج عن موضوع المنتظف ونراعي في الادراج وعدمه ما يأتي : (١) المناظر والنظير مشتملان من اصل واحد فمنظر كقولنا نظيرك (٢) انما الغرض من المناظرة التوصل الى الحقائق . فاذا كان كالمثبات اغلاط غير عظيمة كان المعترف بالاعلاط واعظم (٣) بحر الكلام ما قل ودل . فالتمت الالفاظ الزافية مع الاجازة لتفاد على المناظرة

جواب

اثنى الثناء الجليل على حضرة الكاتب الاديب صاحب رسالة " مستفيد " المدرجة في الجزء السابع من المقتطف الاغر مؤخذة بشيء من الغرض تخيل لحضرتي في خلال مباني خطابي في الفضيلة الذي تفضل المقتطف التيد فنشره في الجزء السادس . واستشهد على تفرضي بما قلت عن المصارعة الدموية وان الرومان ظلوا على الارتياح اليها بحجة زمانها حتى جاءت الديانة المسيحية بالفضيلة العظمى حب الله والقريب فسنى آباء الكنيسة في صدر النصرانية الفاضلة . على ان قولي هذا ثابت لا يخلف في صحته اثنان لان التواريخ ناطقة بما كان من المصارعة الهائلة ومن مسمى آباء الكنيسة في منعها والكتاب المقدس ناطق بما فيه من الفضائل مما لا يحتاج الى برهان الا اذا احتاج النهار الى دليل

فاذا تدبرت ايها الاديب ذلك واعمت النظر في عبارتي برأتني من التشيع للديانة المسيحية وحكت بصدق قولي سيما واني المقت الى المبادئ المسيحية حاسباً انها الفضيلة كلها . اما البحث في ما اردت من الامناع اليه فليس مما احب لانه يؤدي الى مسائل خلافية بين المذاهب المسيحية ونحن في مقام علم وادب يتوي في يد الناس على اختلاف اديانهم ومذاهبهم الا ان تجنبي الخوض في المسائل الخلافية لا يعدمني جرأة الثبات على قولي واتمنى لك ايها الاديب ان تصدق ان آباء الكنيسة المسيحية الذين اغتذوا بلبان الفضائل الانجيلية وساروا في سبيلها القويم انما كانوا اقرب الى الفضيلة من فلاسفة اليونان واسمي مثال لذويها بين الناس وكأني بك تحسب قولي ان الديانة المسيحية جاءت بالفضيلة العظمى يناقض قولي الاخر بانها جرت مجرى ناموس الارتقاء العام ووقع الانتخاب الطبيعي على غرسها النامي فانصر .

والحال انك لو تمثلك الحالة وطبقتها على المعروف من النواميس الطبيعية ما وجدتني في موقف
 اتردد فيه بين التقيضين واستهدف لطالبي بالقول الفصل بينهما
 فانك لتعلم ان الفسيلة اذا غرست في الارض ثم طرأت عليها بعض الطوارىء فأهمل
 شأنها ما لبثت ان تجردت من بهائها لما يتنازع معها ثمها من الوسائل الاخرى النامية
 حولها حتى تضعف وتذوي نضارتها فتضمحل . فاذا انتشلها يد مدير حكيم وجعلتها في بقعة
 صالحة وبذلت لها العناية الواجبة واتلعت من تربتها الاشواك والانجم التي تنازعها الحياة
 والنمو بسقت وازدهرت فان كرت عليها الدهور والعناية موقوفة عليها يتوارثها الابناء عن الاباء
 صارت بهجةً للتاظرين وهذا حال الفضيلة فانها كانت مقصد الاقدمين ولكنها لم تعرف
 جرمومتها الصحيحة الا قليلاً . وحيثما عرفت تجدها محوطة بالشور والمفاسد حتى استخلصتها
 المبادئ السخية فانظرتها للناس فسيلةً منتقاة من بين الاعشاب الذارة فن تعدها بما وجب
 من رعايتها انضر غرسها في رحابه ومن اشغى عنها اذوت نضارتها وذبلت بهجتها حتى اندثرت
 فاذا تبينت ايها المعارض الاديب هذا المثال انصح لك كيف يقع الانتخاب الطبيعي على
 غرمة الفضائل وعدت مقتنعاً ان كلاني كان خالياً من التناقض . وحسي فيما قدمت جواباً
 والسلام
 طرابلس في ١٠ تموز ١٩١٠
 جرجي بني

المحاكم والخصومات

رأيت في الجزء السابع من المتتطف وما قبله آراء بعض مراسليو ملخصها ان ازدياد
 القضايا دليل على ارتفاع المحاكم وازدياد ثقة الناس بها . وعندني ان الامر بالضد اي ان
 ازدياد القضايا دليل على انحطاط المحاكم وسوء احوالها ويان ذلك ان المحكمة اذا كانت
 عادلة مستقيمة لم يطعم احد من الناس بترويج دعوى باطلة فيها فتقل لان ما كل دعوى
 بصحيحة وما كل مدعى بصادق . هذا من جهة المدعين واما المدعى عليهم فيتحققون ان
 مكابرتهم وتتهمهم عن اداه الحقوق لا يجديهم نفعاً سوى خسارة المال من اجرة محامين
 ونفقات المحكمة فينصفون خصومهم ولا ينجونهم إلى التقاضي فنقل الدعاوي كما قيل لو
 انصف الناس استراح القاضي وكما قال بعضهم في وصف احد القضاة المشاهير " وكان اذا
 سمع به الخصم ينتصف من خصمه " . ونقل ايضاً الدعاوي الجرائية (الجنائية) لتحقق الجرمين
 انهم يقعون تحت طائلة العقاب بعدل المحكمة واستقامتها . اما اذا كانت المحكمة منحطة سيئة

الاحوال وكان اعضاءها يرتشون فكل من كانت له دعوى كاذبة او مزورة يطمع في ترويحها واكتسابها بالرشوة والحيلة فتكثر اشغال المحكمة ويمتنع كثيرون من المدعى عليهم عن اداء ما عليهم من الحقوق طمعاً بارضاء المحكمة بقليل من المال في مقابلة اسقاط ما عليهم من الحقوق. وتكثر الجنايات لا اعتقاد المجرمين بدم احلية المحكمة لاثباتها وايقاع العقاب بهم وارضاه المحكمة بالرشوة اذا اثبتت عليهم الفعل الجنائي فتكثر بذلك الدعاوي الجزائية والحقوقية. وهذا امر مثبت بالمشاهدة والعيان لدى تبدل القضاة الذين يتبدلون عندنا في كل سنتين مرة ترى الناس يفلتون على باب المحكمة التي يكون رئيسها وعضاؤها عفيفين مستقيمين اذ كياه والصد بالصد

دمشق الثامن

٢٠٢

المحاكم وكثرة القضايا

حاضرة منشئي المتططف الفاضلين

ارى ان الذين اجابوا على اقتراحي في الجزء الخامس قد ذهبوا كلهم الى جهة واحدة تقريباً فقالوا ان ازدياد القضايا التي ترفع الى المحاكم دليل على ارتفاعها وازدياد ثقة الناس بها ولكنهم اختلفوا في ايراد الادلة اخلاقاً لا يخلون من تناقض تسقط به تلك الادلة عدا ما في اقوالهم من التسليم بمقدمات هي من نوع النتائج التي يراد اثباتها كقول نحاس افندي " اما ازدياد القضايا التي ترفع الى المحاكم فدليل على عموم الثقة بها لا على ازدياد الخصومات فان الفرد من الامة متى آس من رجال القضاء عدلاً ونزاهة ومن المحاكم اساساً متيناً ونظاماً قوياً ومتى علم ان الضعيف والقوي شرع سواء بازاء القانون عاد اليه روعه وسكنت نضه واطمان فواده فلا ينطلق الى غير مراكز القضاء". فلماذا لا تقلب القضية وتقول " اما ازدياد القضايا التي ترفع الى المحاكم فدليل على ان الرشوة ضاربة اطنانها فيها وان الناس يشترون القضاء بالدرهم فان المرء متى آس من رجال القضاء ميلاً مع الاهواء ومن المحاكم اساساً متيناً لا كساب الحقوق تغير ذومها كثر اعتداؤه على غيره لعل انه يفوز مدعياً وبنجو مدعى عليه مجال يشترى به ذمة القضاء فتكثر الخصومات والمرافعات". ولا اقول ذلك اثباتاً لهذا القول او للوجه الذي نقاه نحاس افندي كلاً فاني مستفيد لا مثبت ولا منفي ولكنني ارى حجتة لا تثبت الامر الذي اراد اثباته

اما حضرة القاضي الفاضل زحلوط بك فقد مهدّ تمهيداً تاريخياً حسناً جداً ابان فيه "ان
الوطنيين كانوا يتنازلون عن حقوقهم للاجانب لترفع إلى المحاكم المختلطة وكان أكثر ارباب
السندات يطالبون بمقوقم امام المحاكم الشرعية ودام ذلك الى ان ترعرت المحاكم الاهلية
فجعل الاهالي يثقون بها وعدلوا عن رفع دعاويهم الى المحاكم المختلطة والمحاكم الشرعية وصاروا
يرفضونها الى المحاكم الاهلية". وارى ان هذا دليل حن على ثقة الاهالي بالمحاكم الاهلية
ولكنه غير كافٍ للدلالة على كثرة القضايا وقد رأى حضرة القاضي عدم تكفاهه فأيّد
بدليل آخر استقرائي ولكن الاستقراء فيه قاصر جداً بحيث لا يصح ان يبنى عليه حكم الآ
اذا ثبت في كل المحاكم وجرى على قياس واحد سنتين او ثلاثاً على الاقل وزد على ذلك ان
الاهالي لم يزالوا يتنازلون عن حقوقهم للاجانب بل ان كبار الامراء يفعلون ذلك الآن . ثم
قال "ان ازدياد عدد القضايا دليل على ازدياد العمران لانه من ازدياد المعاملات بين الرعية
وانتشار التجارة وازدياد موارد الثروة". وحبذا لو عرّض هذا القول بدليل علي او احصائي وهب
انه صحيح فحضرة المحامي الفاضل جمال افندي نافضه فيه بقوله "ان الخصومات تنتج عن المعاملات
والمعاملات في مصر على نبة واحدة بين الزمن الذي كانت القضايا فيه قليلة وبين الزمن
الذي صارت فيه كثيرة ولا دليل تجاري يدل على وجود فرق بين الزمنين". بل زاد على
ذلك قوله "ان الدعاوي يقضي ان ثقل في الزمن الذي ظهرت فيه أكثر لانه كلما مرّ
الزمان على القانون زادت الناس علماً باحكامه . وكلما زادت علماً به صارت أكثر احتياطاً
يربط المعاملات بربط قانونية تكون نافية او بقللة لاسباب النزاع في المستقبل"
اما الادلة التي ذكرها جمال افندي وقال انها مرجحة لكثرة القضايا فهي اولاً العدالة .
ويصح ذلك اذا كان المدعي هو المضموم الحق . وهذا يحتاج الى اثبات مثل الاسر الذي اتخذه
هو دليلاً عليه . اما عدم الاستئناف فلا يكون دائماً دليلاً على رضى الخصمين بل قد يكون
فراراً من النفقات او يأساً من العدالة وهذا اعلم بالخبر والخبر
والاسباب التي ذكرها بعد ذلك وهي كثرة المحاكم وخفة الرسوم القضائية وكثر المحامين
فاسباب جديدة بالاعتبار وهي من اسباب كثرة القضايا التي ترفع الى المحاكم ولكنها لا
تدل على زيادة الثقة بالمحاكم ولا على كثرة الخصومات فهي ليست من الموضوع في شيء .
وقد استدرك حضرة ذلك في اول رسالته حيث قال "وايست ثقة الناس بعدالة المحاكم
هي السبب الوحيد لزيادة الدعاوي بل ان لذلك اسباباً اخرى تجتمع تحت جامع تسميل
التقاضي وهو السبب الاكبر بل السبب الوحيد لكثرة القضايا في مصر". وهذا القول مخالف

لما اراد ان يشهده حضرة المناظرين الاولين . فارجو من ارباب القضاء ان يرونا ما عندهم من الادلة الاخرى على صدق القول الذي جاهروا به مراراً وهو " ان كثرة رفع القضايا الى المحاكم الاهلية ناتج عن زيادة ثقة الناس بها لا عن زيادة الخصومات " ولهم الفضل
مصر
مستفيد

القضايا والمحاكم

حضرة مشي المتطف الفاضلين

ورد في مقتطف مايو اقتراح لمستفيد يقول فيه هل ازدياد القضايا دليل على ازدياد ثقة الناس بالمحاكم او هو دليل على ازدياد الخصومات فاجابه ثلاثة من فضلاء الكتاب قاض ومحاميان وذهبوا إلى ان ازدياد القضايا التي ترفع إلى المحاكم دليل على ازدياد ثقة الناس بها . وانا لست من رجال هذا الميدان ولكنني ارى الامر على خلاف ما ذهب اليه اربابك الافاضل وبما انكم قد اقترحتم على قراء المتطف ان يجيبوا بما يبدو لهم رأيت ان التي دلوي في الدلاء فاقول

ان ازدياد القضايا التي ترفع إلى المحاكم ناشى عن ازدياد الخصومات لا عن ازدياد ثقة الناس بالمحاكم وذلك لان الثقة بالمحاكم لا تدعو الناس الى رفع القضايا اذا لم يكن بينهم خصومات فان كانت الخصومات موجودة اضطر الناس إلى التقاضي والأفلا وكلما كثرت الخصومات كثرت التقاضي والعكس بالعكس

حافظ معطى الشيخ

الرجدية

حريش تأكل اولادها

جناب مشي المتطف المحترمين

بينما كان احد تلامذة مدرستنا الصناعية يحر في التراب لقضاء بعض الاعمال وجد دويرة معروفة باسم ام اربع واربعين تحض نحواً من ثمانين فرحاً من فراخها فقصدنا ان نحفظها لكبر حجمها فوضعناها اولاً واولادها في اناء فيه قليل من التراب الى ان تأتي بتينة نضعها فيها فجالت في الوعاء مفتشة عن منفذ لتتخلص منه ولما لم تجد ارتدت إلى اولادها واخذت

تلثمها الواحد بعد الآخر حتى اكلتها جميعاً . فاضلقتنا الاناء عليها لئلا ترى النتيجة ولما تعمدها
في اليوم الثاني اي بعد اربع وعشرين ساعة لم نجد في جسمها ادنى تغير نشقناها واذا
بآثار ماتك الصغار ميتة في احشائها . فوالله كان اكلها لاولادها حنواً منها عليها او
قساوة منها لفقدتها الحنو الوالدي بلذ دارسي طبائع الحيوانات ادراج هذه النادرة في
مقتطفنا الاغرو ولكم الشكر سلفاً

نوفل اسطفان

صيدا في ١٦ تموز (يوليو)

باب الزراعة

فوائد زراعية

من تقرير مصلحة الاراضي الاميرية

(١)

استلم قومسيون الاراضي الاميرية المعروفة بالدومين ٤٢٥٧٢٩ فدانا سنة ١٨٧٨ رحنا
على دين قدره ثمانية ملايين ونصف من الجنيهات الانكليزية ولما مسحت هذه الاطيان
ووجد انها تزيد على مساحتها الاصلية نحو ٩٨٨ فدانا ثم اشترى القومسيون ٢٥٤٥ فدانا اخرى
فصار عنده ٤٢٩٢٦٢ فدانا باع منها حتى آخر سنة ١٨٩٥ نحو ١٨٨٩٥٣ فدانا فبقي عنده
٢٤٠٣٠٩ افدنة اجر منها في العام الماضي ١٦٢٦٣٧ فدانا وزرع ٥٧٤٨٤ فدانا وما بقي لم
يزرعه لان اكثره بور لا يزرع في حاله الحاضرة

(٢)

ان الاراضي التي زرعها القومسيون زرعت بحسب هذا التقسيم

القمح	٠٨٥٠٥	افدنة	القطن	١٦٢٣٩	فدانا
الشعير	٠٦٤٠٨	"	الارز	٠٠١١٦	"
الفول	٠٥٧٧٩	فدانا	الذيل	٠٠٠٠٥	افدنة
البرسيم	١٦٢٩٥	"	زراعة تيلية	٠٣٦٣٤	فدانا
الحصص	٠٠٣٦٩	"	جنان	٠٠٠٣١	"
البقعة	٠٠٠٦٥	"	مختلف	٠٠٠٢٨	"